ثالثا : إعادة حقول نفط ابو رديس الى الادارة المدنية المصرية بحالتها المنتجة . وهنا يلاحظ ان الاتفاقية الاخيرة التي أعيدت بموجبها هذه الحقول الى مصر ، قد قيدت هي الاخرى اي قرار محتمل بالحرب من جانب مصر . فاسرائيل التي وافقت على الانسحاب من آبار النفط ، أبقت على هذه الآبار وسلامتها رهينة بيدها في حالة اللجوء الى الحرب مجددا . اذ ان الترتيبات الفنية المتعلقة بخطوط الانسحاب الاسرائيلي من هذه المنطقة ، أبقت على آبار النفط هدفا في مرمى المدفعية القصيرة والمتوسطه المدى . كما ان الوجود المصري في منطقة الآبار والسواحل المقابلة لها لن يتعدى الوجود المدني اللازم لادارة الانتاج فقط . ولم تكتف اسرائيل بكل ذلك بل حصلت على حق استخدام الطريق البري الواقع في منطقة الانسحاب هذه لعدة ساعات يوميا . والسؤال المباشر هنا كذلك ، الا تقيد عودة آبار النفط على هذه الكيفية قرار مصر بالحرب ؟

رابعا : حصول مصر على مساعدات اقتصادية متزايدة مقابل حصول اسرائيل على مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة من قبل الولايات المتحدة الاميركية. والمساعدات الاقتصادية غير المشروطة من اي مصدر أتت تساهم عادة في رفع القدرة القتالية لمتلقي هذه المساعدات . الا انه من الملفت للانتباه حقا ، ان مصر لم تتلق مساعدات اقتصادية اميركية منذ حرب العام ١٩٦٧ ، الا في العام الماضي بعد توقيع فك الاشتباك الاول في سيناء ، وان هذه المساعدات قد ارتفعت كثيرا بعد توقيع الاتفاق الثاني في سيناء . فهل تعتبر زيادة المساعدات الاميركية لمصر عاملا بناء في قرار مصر المحتمل بالحرب ؟

ان تزامن هذه المساعدات من جهة ، وزيادتها من جهة اخرى ، تكشف الى اي حد تراهن الولايات المتحدة على تعزيز اتجاهات السياسة المصرية الحالية والنازعة بعيدا عن الحرب واحتمالاتها الممكنة . وبالتالي فان اي تبدل محتمل في اتجاه السياسة المصرية ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف يكون مثقلا بانقطاع المساعدات الاميركية المتزايدة .

وهكذا نكتشف ان جملة الممارسات السياسية المصرية طوال العامين الماضيين ، حتى قبل التوقيع على الاتفاقية الاخيرة، تنضوي جميعها تحت راية الثقة غير المشروطة بالتعهدات الاميركية والركون الى « النوايا الحسنة » للامبريالية . وما جملة الخطوات والمواقف التي اشرنا اليها آنفا ، الا تدليلا عمليا وملموسا على التغير الجوهري في الموقف المصري الجديد من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، والتي تندرج جميعها في أطار التأكيد على « حسن النية » بابتعاد القيادة المصرية عن التزاماتها الوطنية والقومية ، وبنزوعها عن المشاركة في النضال ضد المحتلين . اذ ان الحقائق المتصلة بالموقف المصري من مسألة الصراع مع اسرائيل ، لا يمكن وصفها الا بانها قيد وضعته القيادة المصرية بكلتا يديها ، وحجز لحرية حركتها في ظروف جديدة وأوضاع متغيرة .